



تأثير الفساد الاداري على التنمية و العمليات السياسية في إفريقيا
**The practices of the mediation team reveal the impact of
administrative corruption on development and political processes
in Africa.**

محمد سمير عياد

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

samsp13dz@gmail.com

عبد الحق بوسماحة (*)

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر

bousmahaa24@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/06

تاريخ القبول: 2019/11/15

تاريخ الإيداع: 2019/05/09

الملخص:

تناول هذه الدراسة المفاهيم العامة حول الفساد الاداري و هذا من خلال طرح جملة من القضايا المتعلقة بالفساد الاداري. كما تطرقنا في نفس المحور إلى أهم الأسباب المؤدية لانتشار الفساد الاداري. و هذا ما استدعى ضرورة التطرق بالتحليل إلى مظاهر هذا الفساد في الإدارة العامة. و من ذلك تم استخلاص مجموعة من الظواهر السلبية التي طغت على التعاملات الادارية. و في هذا السياق كان لابد من دراسة حالة تمت في اختيار الحالة الافريقية باعتبارها القارة التي تجمع بين مختلف عوامل المساهمة في فشل الدولة و عامل الفساد الاداري. ومن بين أهم هذه العوامل ، تطرقنا إلى مظاهر الفساد في القارة الافريقية و أهم جوانبها. و في الختام أبرزنا أهم الإستنتاجات التي تؤيد هذه الإشكالية الإدارية.

الكلمات الدالة:

الإدارة، افريقيا، الفساد الإداري، الحلول.

Abstract:

This study addresses general concepts of administrative corruption by presenting a range of issues related to it. We also explored the main causes of its spread. This necessitated an analysis of its manifestations within public administration. From this analysis, we identified a set of negative phenomena that have become prevalent in administrative practices. In this context, a case study was conducted, focusing on Africa, a continent that combines various factors contributing to state failure and administrative corruption. Among these factors, we examined the manifestations of

(*) المؤلف المرسل: عبد الحق بوسماحة: bousmahaa24@gmail.com



corruption in Africa and its key aspects. Finally, we highlighted the most important conclusions that support this administrative problem.

Key Words:

Administration, Africa, administrative corruption, solutions.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري من بين الظواهر التي عرفتها المجتمعات عبر العصور إذ يجمع اغلب المفكرين على أن الفساد من بين أهم أسباب ضعف المم و تدهورها على المستوى الداخلي أو الخارجي و يرتبط مصطلح الفساد الإداري بمدى قوة الدولة أو ضعفها لأن المجتمع الذي ينتشر فيه الفساد يعتبر فارغا من القيم و المبادئ التي تجعله ذات سيادة فعلية ، و الفساد ظاهرة عالمية لم تمنع منها الدول سواء كانت متقدمة او متخلفة و اصبحت تمس جميع المجالات السياسية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية و حتى الدينية وتعتبر ازمة من الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي.

ظهرت العديد من المنظمات و الهيئات الغير حكومية التي تعمل جاهدة لمحاربة الظاهرة وإشكالاتها و صورها كمنظمة الشفافية الدولية التي ظهرت سنة 1995 و التي لعبت دورا كبيرا في التصدي للظاهرة و معالجة تأثيراتها عن طريق المؤشرات و التقارير التي تصدرها كل سنة من أجل التصدي للظاهرة الخطيرة على المجتمعات .

مشكلة الدراسة:

تعددت الأسباب حول انتشار ظاهرة الفساد الإداري و تطورت الاليات بعض الدول في التصدي لظاهرة الفساد الإداري عن طريق التجارب و الدراسات التي تعتمد عليها الدول عن طريق طرح البدائل و الأسباب للحد من ظاهرة الفساد الإداري داخل الدول و عليه تم التطرق لدراسة الظاهرة و طرح المشكلة التالية: إلى أي مدى أثر الفساد الإداري في إفريقيا على العمليات السياسية و التنمية؟

أهمية الدراسة :

أهمية البحث تكمن في ارتفاع السريع لظاهرة الفساد الإداري على المستوى العالمي و السلبيات التي أثرت على الدول في المجال السياسي و اقتصادي و المالي و تأثيره على معدلات التنمية و تعطيل المخططات و المشاريع و ذلك كان حافزا لنا لدراسة الموضوع وفق المحاور الآتية:



خطة الدراسة:

المحور الأول: ماهية الفساد الإداري

المحور الثاني: مكافحة الفساد في إفريقيا

المحور الأول : ماهية الفساد الإداري

يتضمن هذا المحور اهم ما يتعلق بالفساد الإداري وهذا ضمن ثلاثة نقاط اساسية .

أولا مفهوم الفساد الإداري

مفهوم الفساد الإداري عند المفكرين الغرب .لم يجمع المفكرين لإيجاد تعريف شامل و جامع للفساد الإداري نظرا لصعوبة التي ترجع أسباب عديدة لتعقد الظاهرة حيث عرفها كل مفكر حسب الزاوية التي درسها إتجاهها و من¹ بين المفكرين نجد :

1/يعرفها إدليتز بأنه "فعل غير قانوني أو صورة من الأفعال الغير القانونية التي ترتكب بأساليب غير مادية و سرية هدفها الخداع و الحصول على الموال مقابل خدمات"

2/يعرفها جوزيف ناي:هو سلوك مخالف للواجب الرسمي بسب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة و الاستفادة المالية و استغلال المراكز ومخالفة التعليمات والقوانين بغرض ممارسة النفوذ و التأثير الشخصي"

ثانيا "الفساد الإداري عند المفكرين العرب

1/يعرفها أحمد الرشيد"تعرف بانها سلوك وظيفي سيئ فاسد خلاف للصلاح هدفه 'نحرف و الكسب الحرام و الخروج عن النظام لمصلحة شخصية"²

2/يعرفها عامر الكبسي"هو سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية أو استغلال السلطة أو الوظيفة من أجل تحقيق أغراض شخصية بعيدة عن المصلحة العامة رغم انسجام أعمال إدارة مع القوانين والأنظمة والتعليمات"

وهنا نرى بأن الفساد اوسع و أشمل من الفساد الإداري بحيث أن الفساد يكون عام اما الفساد الإداري يقوم به شخص أو موظف عمومي أو مواطن.³

ثانيا :أسباب الفساد الإداري

1-أسباب سياسية: عدم الاستقرار السياسي داخل الدول و تغير الأنظمة تؤدي إلى الانسداد داخل الإدارة ما يجعلها عرضة للفساد الإداري لعدم وجود رقابة و استقرار سياسي .

2-أسباب تربوية: انعدام القيم الاخلاقية و الدينية و تربيتها داخل المجتمعات مما تؤدي إلى ظهور سلوكيات ك الرشوة و الهدية .



3-أسباب اقتصادية: عن طريق نقص الراتب و الدخل الفردي للموظف وعدم وجود المبادلات حسب نسبة العمل المقدم من طرف العمال مما أدى إلى قبول الهدايا من طرف الموظفين لتغطية نقص الراتب.

4-أسباب قانونية: إن عدم صياغة القوانين و اللوائح التنظيمية للعمل ووجود ثغرات و غموض بعض القوانين أو تضاربها يجعل الموظف يهرب من تطبيق القوانين أو تفسيره بطريقته الخاصة.⁴

وهناك أسباب عامة يمكن حصرها ك الآتي:

1/-ضعف اجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

2/-ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد

3/-انتشار الفقر والجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية و القيم الدينية.

4/-تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع المستوى المعرفي

5/-غياب الإعلام و عدم السماح للمواطنين للوصول إلى المعلومات و السجلات العامة

6/عدم توحيد القوانين الردعية على جميع الفاسدين⁵

ثالثا: مظاهر الفساد الإداري

1الرشوة:هي حصول شخص على منفعة مالية أو معنوية لتحقيق أغراض مخالفة لتشريعات و أصول المهنة وتعددت رؤية الأشخاص للرشوة فهناك ما يسميها بالهدية او المساعدة أو الإكرام و في المصطلح الجزائري الشعبي القهوة لتبسيطها لكن لديها آثار سلبية و مؤثرة على الاقتصاد الوطني.⁶

2المحاباة:أي هو عملية تفضيل جهة عن جهة اخرى بدون وجه حق وذلك بتشغيل مناصب من قبل أشخاص غير مؤهلين كالتوظيف أو الحصول على سكن و أيضا لها اثار سلبية على المجتمعات

3الوساطة:تكون عن طريق تدخل شخص ذو نفوذ سامي أو مالي لصالح آخر أو مجموعة لتحقيق مصالحهم بالسيطرة على الوضع أو المشكلة بفرض سلطته مقابل أموال او مزايا تقدم للوسيط.⁷

5الابتزاز او التزوير: وذلك باستغلال المنصب الوظيفي لغرض الحصول على مبالغ مالية من طرف اشخاص مستخدما صور أو دلائل مزورة او شهادات غير الأصلية .

رابعا أنواع الفساد الإداري



1 من حيث الحجم ينقسم إلى :

أ -الفساد الصغير: يتعلق الفساد في الوظائف الروتينية وتكون ممارساته من قبل أفراد دون التنسيق مع آخرين وذلك لحاجة مالية وتمارس في العديد من القطاعات كالمطارات الجمارك الشرطة من أجل التعجيل بقضايا روتينية كاسترجاع رخصة السياقة و استخراج وثائق من البلدية بطريقة مستعجلة و غير متعبة.

ب- الفساد الكبير: يكون عن طريق المسؤولين الكبار كرؤساء الدول و الحكومات و الوزراء هدفه تحقيق مصالح مادية و اجتماعية كبيرة بعيدة عن مستوى الرشوة التي تعتبر في نظرهم بسيطة وتعد من أخطر أنواع الفساد الإداري و يعود على الدولة بخسائر مالية ضخمة و يحدث الفساد الكبير في المستوى السياسي و البيروقراطي كالانتخابات و تمويل الحملات الانتخابية.⁸

2 من حيث الانتشار:

أ-الفساد الدولي: هذا النوع يأخذ المدى العالمي العابر للحدود و القارات عن طريق ما يسمى العولمة عن طريق فتح الحدود و المعابر تحت غطاء الاقتصاد الحر و المبادلات التجارية و تكون رشاي و مدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة و المساعدات الأجنبية و التدفقات او في صورة مزايا تفضليه في فرض التجارة أو التحيز لصالح استثمارات معينة.

ب-الفساد المحلي: وهو الذي يصدر داخل الدولة عن طريق أفراد ذوي مناصب صغيرة لا تصل إلى تعاملاتهم إلى حد تعاملات الشركات الكبرى و الدول الأجنبية.

3 من حيث القطاع: يوجد القطاع العام و القطاع الخاص و سنفصله كالتالي :

أ-القطاع العام :

ان القطاع العام واجدته الدولة الذي يكون بقاءه مرهون بأدائه وفاعليته و تحقيق الاهداف التي وجد من اجلها لخدمة الصالح العام و خدمة الافراد داخل المجتمع اذ يعتبر حقل خصبا للانحرافات الادارية و السرقات غير المشروعة من طرف القائمين و تحويل مناصبهم الوظيفية الى مصادر من اجل بلوغ اهداف لا علاقة لها بالمصلحة العامة للمنشأة او الشركة.⁹

ب-القطاع الخاص : تعتبر الشركات الامريكية من اكبر الشركات التي تركز اعمال غير مشروعة تلتها الشركات الفرنسية و الصينية و الالمانية حسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية اذ يتقاضى حوالي 136 من كبار الموظفين مبالغ مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات و قد تم



اكتشاف 30 بليون دولار امريكي قدمتها الشركات الامريكية لتسهيل ابرام اكثر من 60 عقد للشركات الامريكية في الخارج في الوقت الذي يصرحه تقرير خاص لصندوق النقد الدولي بان هناك نسبة كبيرة من الاموال التي اقرضتها البنوك الامريكية للدول النامية تعود مرة اخرى الى الولايات المتحدة الامريكية وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين تلك الدول.¹⁰

المحور الثاني مكافحة الفساد الاداري في افريقيا

ان مكافحة الفساد في افريقيا لا تتم وفق آلية منهجية وتفتقر للرؤية الشاملة التي تهدف لاقتلاع الفساد من جذوره وعلاج أسبابه، فلا يوجد وعى مجتمعي بضرورة المساهمة في القضاء على الفساد، ولا توجد خطط قانونية ومؤسسية لمحاربته، إنما يتم الأمر بغرض الثأر والتنكيل السياسى بين المتنافسين والمعارضين السياسيين بعضهم البعض بغرض التنافس على السلطة والطمع في المناصب والامتيازات، وما إن ينتهى التنافس وتتوافق المصالح فيما بينهما يختفى معها الحديث عن مكافحة الفساد، ويعود المتهمون بالفساد مرة أخرى للحياة السياسية من جديد كأن شيئاً لم يكن، ويتناسى الناس ما كان قد لحق بهم من تهمة الفساد؛ مثلما حدث مع «باندا» التي من المتوقع أن تخرج من حالة العزلة السياسية وتنخرط في المجال العام مرة أخرى مع اقتراب الانتخابات في 2019.

نتنقل الكاتبة لتوضيح أثر الفساد على القارة الأفريقية وما يسببه لها من ضرر، وتتناول هنا الأثر السلبي للفساد على اقتصاديات الدول، بسبب تدفق أموال وثروات الدول المتهوبة للخارج، من خلال حسابات سرية تعود لرؤساء تلك الدول وأعضاء حكوماتهم، يرسلونها لبنوك في الخارج كي يستثمروا فيها ويزيدوا من ثرواتهم الخاصة ويحرمون اقتصاد دولهم من الاستفادة منها، ويضيعون عليها العديد من فرص التنمية، وذلك بسبب ارتباط أداء الاقتصاد بشخص الحاكم وغياب الرؤية والأداء المؤسس فأى عزل يحدث للرئيس يؤدي لانتكاس الأداء الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي على عكس ما يحدث في الدول ذات الاقتصاد والأداء والخطط المؤسسية والتي يستمر فيها الأداء الاقتصادي بمعدلاته المرتفعة برغم من تغيير الحكومات أو عزل المسؤولين الفاسدين، فقد أشارت الكاتبة إلى تهمة الفساد التي واجهت رئيسة الجمهورية في كوريا الجنوبية بتورطها في اساءة استغلال منصبها وعزلها من منصبها، رغم ذلك لم يتأثر الاقتصاد الكوري ولم تنخفض معدلات أدائه.

اختتمت الكاتبة مقالها بتناول خطة الاتحاد الإفريقي للقضاء على الفساد في 2018، حيث قمة أديس أبابا المزعم عقدها بهذا الشأن تسلط الضوء على ظاهرة تدفق أموال القارة للخارج



ونهب ثرواتها وحرمانها من الاستفادة منها، وتسعى لتوحيد الجهود من أجل القضاء على ظاهرة غسل الأموال بالتنسيق مع الدول المستقبلية لتلك الأموال حتى تسد الطريق في وجه الفاسدين وتمنعهم من الاستفادة من الأموال المنهوبة وإضافتها لثرواتهم الخاصة . ونهت إلى ضرورة تحويل تلك الجهود إلى إجراءات فعلية على أرض الواقع حتى تؤتي أثرها وذلك من خلال ترجمتها إلى إجراءات وقوانين تنفيذية يسهم في تطبيقها الجميع من خلال¹¹ الحكومات والمؤسسات والأفراد، حتى لا تصبح كلاما مرسلا لا جدوى له ولا تلقى مصير اتفاقية مكافحة الفساد التي أبرمها الاتحاد الإفريقي عام 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 2006، لكن كحبر على ورق دون أي إسهام حقيقي في القضاء على الفساد في أفريقيا على أرض الواقع. أعلن الاتحاد الإفريقي أنه سيجعل خطته الأولى محاربة الفساد الإداري لتحقيق التنمية المستدامة في القارة . وفي ما يتعلق بهذا الموضوع أدلى سكرتير مفوض الاتحاد الإفريقي مراد بن دياب ببيان صحفي حول القمة الـ 30 لزعماء الأفارقة قائلا إنه سيعقد الاجتماع العادي حول كيفية مكافحة ومراقبة الفساد الإداري وتقليص الفقر في القارة السمراء. وأشار المفوض قائلا " إن مكافحة الفساد الإداري وإن كان يستغرق وقتا طويلا أمر ضروري ، وينبغي على بلدان أعضاء الاتحاد الإفريقي العمل معا لمكافحة الفساد". وأضاف المفوض قائلا " من أجل تمكين المجلس المكلف في الاتحاد الإفريقي للعمل في مجال مكافحة الفساد الإداري في القارة ينبغي تقديم آراء بناءة لتحقيق هذا الهدف " . والجدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي قد صادق في عام 2013 على اتفاقية مكافحة ومراقبة الفساد الإداري وترجمته إلى العمل الملموس . وذكر المفوض أيضا أن نواب اللجنة الدائمة في الاتحاد الإفريقي قد ناقشوا حول الاجتماع الـ 35 العادي الذي سيعقد حول تغير المناخ وبناء القدرة والمساواة بين الجنسين والزراعة والشؤون الأخرى.¹² وعليه يشكل الفساد الاداري في افريقيا اكبر عوائق التنمية لما له من اثار سلبية على القرارات السياسية المتخذة وهذا من خلال سيطرة رجال المال¹³ والشبكات غي الرسمية على العملية السياسية الا ان ما يعيق الدول الافريقية اكبر من ذلك لأنها تنبع من ازمة بناء الدولة و مؤسساتها الهشة لهذا لا يمثل الفساد سوى انعكاس لما تعيشه القارة من عراقيل وقيود دائمة التواصل بفعل السيطرة الداخلية و الخارجية .



الخاتمة

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الفساد الإداري أثر تأثيرا بالغا على العمليات السياسية و التنمية في إفريقيا. رغم الجهود المبذولة لمكافحة الفساد الإداري إلا أنه ظاهرة متجذرة في الأنظمة إفريقية كان من دوافعها العديد من الأسباب الداخلية و الخارجية لعل من أهمها سيطرة الشبكات الغير الرسمية من أصحاب المال و الزبانية المسيطرين على الاقتصاد الإفريقي أما خارجيا تداعيات الأنظمة الإفريقية إلى الجهات الغربية إما عن طريق القروض الممنوحة و إعادة جدولتها أو عن طريق التدخلات العسكرية بدافع حقوق الإنسان و الحفاظ على الأمن و الاستقرار في المناطق الإفريقية. ومنه لا يمثل الفساد الإداري إلا عائقا من بين العديد من القيود التي تنخرق في القارة وتعرقل مسارها نحو الديمقراطية و التنمية. وعليه استخلصنا جملة من الاستنتاجات حول الظاهرة بشكل عام .

- يعتبر الفساد الإداري من الظواهر الخاصة من حيث أركانها و اساليبها اذ يصعب تحديد الجاني فيها .
 - هناك شبه اجماع على ان الفساد ظاهرة قديمة و هذا ما اكدته العقيدة الاسلامية في اكثر من اربعون اية قرآنية لتحلل لنا الفساد بكافة جوانبه
 - غياب دور وسائل الاعلام في دعم منظومة المساءلة و الرقابة و المحاسبة في ظل التقدم التكنولوجي
 - غياب مفهوم موحد عالمي لماهية الفساد الإداري من اجل تكييفنا قانونيا و نقص اجهزة الرقابة الادارية و المالية داخليا و خارجي
- الهوامش:

¹ بلال خلف سكاره ، /خلاقية العمل / ، (الاردن : دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، ط . 1 ،) 2009، ص. 221.

² عنتر بن مروزق، المقاربة الإسلامية في تحديد مفهوم الفساد. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 30 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011 ، ص.ص.96.95.

³ المكان نفسه.

⁴ عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية، الجزائر، 2005 ، ص.

⁵ مروزق ، مرجع سابق ، ص. 96.



⁶كريمة كمال، فساد الكبار، الرشاوى ، العمولات ، ونهب المال العام، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 1996، ص42.

⁷عمر صدوق، "مظاهر وأسباب الفساد وسبل علاجه في الجزائر"، ملتقى وطني حول مكافحة الفساد وتبيض الأموال، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2009.

⁸المكان نفسه.

⁹نبيلة عيساوي، "جريمة الرشوة في ظل قانون مكافحة الفساد"، الملتقى الوطني الأول حول الجرائم المالية، جامعة قلمة،

¹⁰جورج مودى شاورت، "تكلفة الفساد"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة أطلع عليه يوم 2018/11/12، www.cipe-egupt.org/، الأمريكية، واشنطن.

¹¹المرجع السابق.

¹² Joseph R.A.Ayee, « **la fonction en Afrique : Ethique** », centre africain de formation et de recherche administrative pour le développement, nations unies, rabat, 1998 .p.80

¹³ Groupe Multidisciplinaire sur la corruption(GMC), **Programme d'action contre la corruption**, conseil d'Europe, 1996 p.100